| | |
|---|---|
| الدائرة الحكومية: | وزارة السياحة والآثار |
| عنوان المقترح التنظيمي: | تنظيم نشاط التسلق الصخري ضمن سياحة المغامرات |
| تفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف): | E-mail:contacts@mota.gov.jo<br>Website: https://mota.gov.jo<br>Phone #: 06- 4603360 |
| التاريخ: | 22.10.2024 |

يلبي هذا التقرير المعايير والمتطلبات المحددة لإجراء التقييم المسبق الأساسي ويبين الآثار المحتملة للخيار التنظيمي.

توقيع المرجع المختص:

1) المشكلة الرئيسية:

تتعلق المبادرة الحكومية بالمخاطر المحتملة التي يواجهها المشاركون خلال تنفيذ أنشطة التسلق الصخري (الرياضي) المزودة من قبل مقدمي خدمات هذا النشاط.

السياق العام والأساس المنطقي للتدخل الحكومي

تلعب السياحة في الأردن دوراً هاماً يتجاوز الجانب الاقتصادي، إذ تسهم في تعزيز التبادل الثقافي والفهم العالمي. حيث يتمتع الأردن بموقع استراتيجي في قلب الشرق الأوسط وتاريخ غني بالمعالم الأثرية والطبيعة المتنوعة، مما يجعله وجهة سياحية رئيسية تستقطب ملايين الزوار سنوياً، بفضل ما يقدمه من تجارب فريدة تجمع بين التراث التاريخي والجمال الطبيعي، والمناظر الطبيعية الخلابة والسمات المضيافة للمجتمع.

في عام 2023، ارتفعت إيرادات السياحة في الأردن بشكل ملحوظ بنسبة 27.4٪، حيث بلغت حوالي 7.41 مليار دينار أردني (حوالي 10.5 مليار دولار أمريكي) مقارنة بـ 5.25 مليار دينار أردني في عام 2022، مع وصول عدد الزوار إلى أكثر من 6.35 مليون زائر. شهد النصف الأول من عام 2024 إجمالي إيرادات سياحية قدرها حوالي 3.3 مليار دولار أمريكي، مما يشير إلى استمرار التعافي وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالسنوات السابقة[iii]. كما

وتعد مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الأردني كبيرة نسبيًا، حيث تُقدر ب 15.6% من نسبة الناتج الإجمالي، مما يبرز دورها الحيوي في صحة الاقتصاد الوطني[iii].

ركزت رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقها جلالة الملك في 30 كانون الثاني من عام 2022 بشكل كبير على القطاع السياحي نظرًا لأهميته في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. وتهدف الرؤية إلى جذب 5.5 مليون سائح إضافي وزيادة عائدات السياحة لتصل إلى 9.2 مليار دينار أردني بحلول عام 2033 [iv] كما تركز على تحسين البنية التحتية للسياحة وتطوير المنتجات السياحية المتنوعة بما في ذلك سياحة المغامرة و تمثلت أهدافها الاستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن (2021-2025)[v].

وبناءً على ما سبق، وبعد التعرّف على أهميّة السياحة في الأردن، نود أن نتطرق إلى أحد أهم أنواع وأشكال السياحة في الأردن، وهو سياحة المُغامرة، والتي تُعرَّف بأنها نمط السياحة الذي يغطي عنصرين على الأقل من ثلاثة عناصر، الأول هو النشاط البدني والثاني هو الاستمتاع بالبيئة والثالث هو خوض تجربة ثقافية محلية مثل أنشطة (المسير، المسير مع مبيت، الوديان، الكهوف، ركوب الدراجات الهوائية، صعود الجبال والتسلق الصخري وغيرها).

وتُصنف أنشطة سياحة المغامرة إلى أنشطة سهلة وصعبة، وتتضمن الأنشطة السهلة، المسير، والمسير مع مبيت، وصعود الجبال بدون معدات، مراقبة الطيور، وركوب الخيل، وركوب الإبل، وركوب الدراجات الهوائية في الشوارع، والغوص. كما تضمنت الأنشطة ذات التصنيف الصعب، مسير وديان مع معدات، واستكشاف الكهوف، وصعود الجبال مع معدات، والتسلق الصخري، وركوب الدراجات الهوائية في الجبال، والانزلاق بالحبل وإنزال الجبال، والرياضات الهوائية[vi] .

عالميًا، تعتبر سياحة المغامرة من أسرع قطاعات السياحة نموًا والذي قدر بـ 483 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو مركب متوقع بنسبة 15% ما بين عام 2024 و 2032. وفي الأردن، يمكن لسياحة المغامرة أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل لأبناء المجتمع المحلي. وذلك ما تم تأكيده من العديد من المصادر، أبرزها تقرير صادر عن مشروع دعم المؤسسات المحلية في الأردن، والذي أشار إلى إمكانيّة أن تسهم سياحة المغامرة في خلق ما يصل إلى 500 وظيفة مستدامة، وأن تدر أكثر من 10 ملايين دولار أمريكي من الإيرادات المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[vii]، كما تُشير التقارير إلى أن هذه السياحة تساهم بنسبة تقدر بـ 5% إلى 7% من إجمالي العائدات السياحية في المملكة[viii]. وعليه فإن تحسين جودة الخدمات في هذا القطاع

سيعزز من قدرة الأردن على المنافسة في الأسواق الدولية لسياحة المغامرة، ما سيسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ويدعم فرص النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ويعد التسلق الصخري من أهم عناصر سياحة المغامرة في الأردن، وأحد أبرز أنشطتها، وهو نشاط يتطلب صعود الصخور الطبيعية أو الجدران الصخرية بهدف الوصول إلى قمة أو نهاية طريق تسلق صخري محدد دون السقوط. وقد تم تصنيفه وفقًا لمعيار عدد المقاطع الصخريّة ضمن فئتين أساسيتين، وذلك على النحو التالي:

1. التسلق الصخري ذو المقطع الواحد (Single Pitch Rock Climbing): حيث يمكن أن يصل طول المقطع الواحد إلى حوالي 30 مترًا، ويشمل تركيب مرساة في النهاية لإنزال المتسلق بعد الوصول.
2. التسلق الصخري ذو المقاطع المتعددة (Multiple Pitch Rock Climbing): الذي يمتد عبر عدة أقسام وقد يحتوي على ما يصل إلى 20 مقطعًا في الجروف الكبيرة.

كما يتم تصنيفه عالميا بناءً على نوع المعدات المستخدمة ومدى جاهزيّة مكان التسلّق، وفق نوعين أساسيين:

1. التسلُّق الصخري الرياضي (**Sport Climbing**): الذي يعتمد على طرق التسلق الصخري المجهزة مسبقًا بمرابط دائمة ويستخدم في المناطق مثل محافظة عجلون.
2. التسلُّق التقليدي (**Traditional Climbing**): حيث يضع المتسلق الأدوات القابلة للإزالة بنفسه، ويتطلب مستوى مهارة عالية، وينتشر في وادي رم, مع الاشارة الى ان هذا النوع من النشاط لا يندرج تحت هذه الدراسة لأنه يندرج تحت نشاط صعود الجبال مع معدات.

ولقد شهد هذا النشاط تطورًا ملحوظًا بمرور الزمان، حيث ازدادت أعداد المتسلقين بشكل كبير، وتجاوز عدد المشاركين المنتظمين 44.5 مليونا في جميع أنحاء العالم. ونُشير في هذا السياق، إلى أن السيد توني هوارد المتسلق الشهير والمغامر والمؤلف، ساهم ولعب دورًا محوريًا في تطوير رياضة التسلق وسياحة المغامرة في الأردن. وذلك منذ رحلته في عام 1984، التي استلهمها من فيلم "لورنس العرب"، مما دفعه هو وزملاءه المتسلقين إلى طلب الإذن من وزارة السياحة الأردنية لاستكشاف المنطقة. ولقد أدت استكشافاته المبكرة في منطقة وادي رم إلى نشر كتاب الدليل "Treks & Climbs in Wadi Rum" في عام 1987، والذي أصبح مرجعًا أساسيًا للمتسلقين. كما تم تحديث هذا الكتاب من خلال عدة إصدارات، مما يعكس الاستمرار في استكشاف طرق التسلق الصخري (الرياضي) الجديدة وتطويرها[ix].

وفي أواخر الثمانينيات، شارك هوارد في تأسيس منظمة (N.O.M.A.D.S) والتي تُشير في معناها إلى (فرص جديدة لتسلق الجبال والمغامرة والرياضات الصحراوية)[x]، والتي وسّعت من نطاق سياحة المغامرة في الأردن لتشمل

مناطق أخرى خارج وادي رم. في التسعينيات، وبدعم من الملكة نور الحسين، استكشف هوارد وفريقه مسارات جديدة للمشي في جميع أنحاء البلاد، مما أدى إلى تطوير كتب دليل شاملة تسلط الضوء على جمال الأردن الطبيعي وإمكانات المغامرة فيه. بفضل هذه الجهود، تم تطوير حوالي 20 طريقا جديدًا للمشي في الأردن، تشمل مناطق مثل عجلون والبتراء[xi].

و في هذا السياق، تم العمل على تأهيل عدد من الأدلاء السياحيين المتخصصين بسياحة المغامرة من خلال برنامج تدريبي للرياضات الجبلية تم عقده بالتعاون مع كل من وزارة السياحة، السفارة الفرنسية والمدرسة الفرنسية، حيث تم تدريب وتأهيل (37) شخص متخصص ضمن أنشطة المغامرة المختلفة.

ولقد ساهمت الجهود المحلية في تطوير سياحة المغامرة في المملكة، والتي بدورها تعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي من خلال زيادة عدد الزوار ودعم المجتمعات المحلية. علماً بأن الأردن يتمتع بتوزيع جغرافي لمئات الوجهات لمواقع التسلق الصخري (الرياضي) حيث تشمل وادي رم، عجلون، العقبة، واربد، والطفيلة، والشوبك والمقدرة بـ 500 وجهة من مختلف درجات التسلق بالإضافة إلى الجدران الكبيرة والمنحدرات[xii]. حيث تشير التقديرات إلى أن وادي رم يستقطب أكثر من 10,000 متسلق سنويًا من مختلف أنحاء العالم[xiii] .

وأكملت الخبرات المحلية لدى مُمارسي نشاط التسلق الأردنيين، مسار التطوير والتقدُّم بهذا المجال حيث تم تجهيز ما يقارب 10 جروف للتسلق الصخري (الرياضي) في شمال الأردن ووسطها، عدا عن أنهم قاموا بإنشاء لجنة أولمبية متخصصة بهذه الرياضة[xiv] .

تأتي أهمية المبادرة الحكومية الحالية من الحاجة الملحّة للتأكد من أن جميع مقدمي خدمات التسلق الصخري (الرياضي) في الأردن مؤهلون وملتزمون بالمعايير الدولية للسلامة، بالإضافة إلى تحديد وتجهيز مواقع التسلق الصخري (الرياضي) بشكل ملائم. هذا النهج يضمن حماية وسلامة المشاركين في هذه الرياضة، ويساهم في تعزيز نمو قطاع التسلق الصخري (الرياضي) بطريقة مستدامة وآمنة. من خلال ذلك، يمكن للأردن أن يعزز مكانته كوجهة رئيسية للتسلق الصخري (الرياضي) على المستوى العالمي، مما يضمن استدامة النمو الاقتصادي لهذا القطاع وتطويره ليكون عنصرًا فعالًا في دعم الاقتصاد المحلي.

على الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه سياحة المغامرة والتسلق الصخري (الرياضي) في تعزيز التنمية الاقتصادية والمجتمعية، إلا أن هذه الأنشطة تواجه مجموعة من المخاطر التي تعيق زيادة الإقبال عليها، مما يستدعي اتخاذ تدابير احترازية لضمان كفاءتها وسلامتها. حيث أن ترويج الأردن محلياً وعالمياً لسياحة التسلق الصخري (الرياضي)

يستوجب التركيز على التقليل من هذه المخاطر لتعزيز دورها في دعم الاقتصاد المحلي وجذب السياح المحليين والدوليين.

تشمل المخاطر الأساسية في هذا المجال:

1. غياب الدورات التدريبية التأهيلية المعتمدة التي تُمكن الأدلاء من اكتساب مهارات متخصصة في مجال التسلق الصخري (الرياضي)، وبالتالي الحصول على الاعتماد والترخيص الرسمي. هذا القصور يؤثر على مستوى السلامة والاحترافية في تقديم الخدمات للسياح.
2. عدم توفر مواصفات معتمدة لمعدات وأدوات التسلق الصخري (الرياضي) تتماشى مع المعايير الدولية للأمان والسلامة، حيث قد يؤثر ذلك سلباً على تجربة المتسلقين ويعرض حياتهم للخطر.

<u>الآثار السلبية الرئيسية الناتجة عن المشكلة:</u>

**الأثر الاول-الأثر المالي والاقتصادي:**

- **ضعف الاستفادة من الإمكانيات الطبيعية لسياحة التسلق** :عدم وجود تنظيم فعّال لأنشطة التسلق يؤدي إلى فقدان الفرص الاقتصادية الناتجة عن الاستفادة من الموارد الطبيعية للمناطق المناسبة للتسلق. هذا يحد من إمكانية توليد الدخل وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال جذب السياح والمستثمرين في هذا المجال.

- **الاستغلال غير الفعّال للموارد في المجتمعات المحلية** :وجود أنشطة تسلق غير منظمة يحد من استفادة المجتمعات المحلية من الموارد الطبيعية المتاحة، مما يؤثر سلبًا على تحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين.

- **تراجع في ترويج سياحة التسلق** :غياب التنظيم المناسب والتوجيه الفعّال يقلل من الترويج لسياحة التسلق في الأردن، مما يؤدي إلى انخفاض أعداد السياح المهتمين بهذا النوع من الأنشطة. وفي ظل عدم وجود تنظيم للمخاطر، يفقد الأردن فرصًا لزيادة الإيرادات السياحية من السياح الراغبين في ممارسة هذا النشاط.

- **فقدان الفرص الاقتصادية للسياح الأجانب** :قد يأتي السياح الأجانب لممارسة التسلق بصحبة مرشدين أجانب دون أيّة ضوابط، مما يفوت الفرصة الاقتصادية على المرشدين المحليين المتخصصين في سياحة المغامرة، وبالتالي يقلل من فرص الاستفادة الاقتصادية من هذه الأنشطة.

**الأثر الثاني-الأثر الاجتماعي:**

- **تأثير على الثقة المجتمعية في الحكومة** :إذا لم يتم تحقيق الفوائد الاقتصادية المتوقعة من سياحة التسلق بسبب غياب التنظيم الجيد وتوفير بيئة آمنة، فإن ذلك قد يؤدي إلى تراجع ثقة المجتمعات المحلية في الجهود الحكومية لتنمية السياحة، مما يخلق نوعًا من التوتر الاجتماعي.

- **إحساس السكان المحليين بالحرمان** :في ظل غياب إشراف مناسب، قد يشعر السكان المحليون بأنهم محرومون من الاستفادة من مواردهم الطبيعية، مما قد يعزز مشاعر الاستياء والتوتر الاجتماعي تجاه السياسات الحكومية.

- **فقدان التراث الثقافي والتاريخي** :تدهور المناطق الطبيعية بسبب الأنشطة غير المنظمة قد يؤدي إلى فقدان التراث الثقافي والتاريخي لبعض المواقع التي تحتوي على أهمية كبيرة للمجتمعات المحلية.

**الأثر الثالث–الأثر البيئي:**

- **التدهور البيئي بسبب السياحة العشوائية** :عدم وجود تنظيم لسلامة المشاركين في أنشطة التسلق قد يؤدي إلى زيادة السياحة العشوائية التي تضر بالبيئة. المتسلقون الذين لا يتلقون التوجيه البيئي المناسب قد يتسببون في تدهور المناطق الطبيعية، مما يؤدي إلى تدمير الحياة البرية وتدهور النباتات المحلية.

- **الإضرار بالموارد الطبيعية** :الأنشطة غير المنظمة تؤدي إلى تآكل التربة، تكسير الصخور، وتراكم النفايات مثل الطباشير، الحبال المهجورة، والنفايات البشرية، مما يؤثر سلبًا على البيئة المحلية.

- **تزايد النفايات والتلوث** :مع غياب التنظيم الفعّال لعدد المتسلقين والمراقبة، يزيد التلوث البيئي في المواقع الطبيعية بسبب تراكم النفايات، مما يؤثر على جاذبية المواقع السياحية في المستقبل.

- **نقص البنية التحتية للتعامل مع النفايات** :عدم وجود بنية تحتية ملائمة للتخلص من النفايات في المناطق الطبيعية يؤدي إلى زيادة تأثير التلوث على البيئة، مما يهدد استدامة هذه الأنشطة في المستقبل.

من أجل معالجة هذه المشكلة بشكل فعّال، يجب العمل على تحسين تنظيم أنشطة تسلق الصخور من خلال تطبيق معايير أمان صارمة، وتوفير التوجيه البيئي للمشاركين. هذا سيضمن الاستفادة الاقتصادية المثلى من السياحة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

ملخص عن السياسات / والتشريعات ذات العلاقة

تستمر الحكومة الأردنية والقطاع الخاص في الاستثمار في بنية تحتية سياحية محسنة لضمان الاستدامة وبقاء المملكة كوجهة مفضلة للزوار الدوليين. يدعم هذا النمو المستمر الحفاظ على الإرث الثقافي الغني والجمال الطبيعي

للأردن بالإضافة إلى توفير البيئة الداعمة للأعمال التجارية المحلية، مما يجعل من السياحة شريان حياة حيويًا لتطور البلاد في المستقبل.

ولذلك تسعى الحكومة الأردنية إلى تعزيز قطاع السياحة كجزء من استراتيجيتها لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الدخل القومي. حيث يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. في هذا السياق، تركز الجهود الحكومية على تطوير مختلف أنواع السياحة، بما في ذلك سياحة المغامرة كما ورد في الاستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن للأعوام (2021-2025)[xv]، كما تم إنشاء لجنة متخصصة لسياحة المغامرة لرفد هذا القطاع بالإمكانات العالية، وعملت الوزارة أيضا على التنسيق مع مجلس مهارات قطاع السياحة لوضع المعايير اللازمة لتحسين وتنظيم قطاع سياحة المغامرة.

أمّا على الصعيد التشريعي، فقد كان عام 2019 نقطة التحوّل التشريعي فيما يخص سياحة المغامرة، حيث قامت الوزارة بسن تعليمات أسس وشروط تنظيم رحلات سياحة المغامرات لسنة (2019) الصادرة بمقتضى أحكام المادتين (4/أ) و (19) من نظام مكاتب وشركات السياحة والسفر الأردنية رقم (114) لسنة 2016 وتعديلاته. والتي كانت الأساس التشريعي لهذا القطاع، ومن ثم صدرت تعليمات معدلة لتعليمات أسس وشروط تنظيم رحلات سياحة المغامرات لسنة 2023، والتي تهدف إلى وضع الأسس والشروط اللازمة لتنظيم وتصنيف رحلات سياحة المغامرات بحسب خطورتها، والحفاظ على السلامة العامة، ويعزى السبب في ذلك إلى طبيعة بعض أنشطتها وضرورة توافر المهارات والمعدات اللازمة لضمان سلامة المشاركين في إحدى أشكال سياحة المُغامرة وتحقيق تجربة سياحية آمنة وممتعة، الى جانب الحفاظ على البيئة واستدامتها ونُشير إلى أنّ هذه التعليمات تقتصر على تنظيم الرحلات بمفهومها القانوني، والذي يُقصد بها تنفيذ برنامج لأحد أنشطة سياحة المغامرة لمجموعة من المشاركين منظمة في المملكة وبالتالي يخرج عن نطاق هذه التعليمات الأفراد الذين يقوموا بممارسة هذا النشاط بشكل فردي، وبعيدًا عن الرحلات المُنظمة بحسب أحكام القانون.

وبشكل سابق على ذلك، قامت الوزارة بتنظيم سياحة التسلُّق في منطقة وادي رم بشكل مُنفصل، من خلال سن تعليمات خاصة بتنظيم التسلق في منطقة وادي رم رقم 103 لسنة 2006، حيث تُحدد هذه التعليمات الإجراءات والشروط اللازمة لممارسة التسلق بطريقة آمنة ومسؤولة في هذه المنطقة السياحية الشهيرة، بما في ذلك التصاريح

الواجب الحصول عليها ابتداءً، والإشراف على السلامة، والحفاظ على البيئة، وضمان الاحترام الثقافي للمنطقة وتاريخها، حيث تهدف هذه التعليمات إلى حماية الزوار والمحافظة على جماليّة وآثار وادي رم كموروث ثقافي وطبيعي هام. بالإضافة إلى سن تعليمات خاصّة بتنظيم عمل المرشدين المحليين في منطقة وادي رم رقم 102 لسنة 2006، والتي تتضمن مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب أن يلتزم بها المرشدون المحليون، وتحدد شروط اختيار المرشدين وتقييم كفاءتهم، بالإضافة إلى الدورات التدريبية التي يتوجب على المرشدين المشاركة فيها لتحسين مهاراتهم، كما تحدد التعليمات آليات العمل والإجراءات التي يجب اتباعها لضمان تقديم خدمات إرشادية متميزة للسياح في منطقة وادي رم.

عدا عن أن نشاط التسلُّق الصخري (الرياضي) يتقاطع مع بعض التشريعات الوطنيّة بشكل مُباشرٍ أو غير مُباشر، كتعليمات تنظيم الدخول إلى منطقة وادي رم رقم 98 لسنة 2006، وتعليمات تنظيم عمل أدلاء السياح في محمية البتراء الأثرية لسنة 2014 وتعديلاتها، ونظام تنمية منطقة وادي رم رقم 24 لسنة 2001، وغيرها من التشريعات ذات العلاقة بتنظيم وترويج الأنشطة السياحيّة. وبالتالي ضرورة الأخذ بتدابير تنظيمية وغير تنظيمية لضمان تعزيزٍ وتطوير القطاع بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية وواقع التضاريس المحلية.

وبناءً على ما سبق، وتحقيقًا للغاية من هذه الدراسة، والتعرّف على مدى حقيقة هذه الاشكاليّة، وآثارها السلبيّة الآنيّة والمستقبليّة، فقد تم إجراء بحث من أجل جمع المعلومات المرتبطة بهذه الاشكاليّة، إلا أن البيانات لم تكن متوفرة و/أو مجزئة بحيث تمكن فريق الوزارة من تحديد عوامل الخطورة والحوادث التي تقع خلال أنشطة التسلق باعتبار أن العديد من تلك الأنشطة تتم بشكل فردي أو بدون تنظيم مسبق. وفي ضوء عدم اكتمال البراهين التي توضح طبيعة الأداء ومستوى المخاطر خلال ممارسة تلك الأنشطة، فقد تم عقد ورشتين عمل واجتماعات أحادية مع الجهات ذات العلاقة وتم إعداد استبيان لغايات جمع بيانات وإحصائيات حول المشكلة ومسبباتها لتقديم حلول ومقترحات عملية وتم نشره بين ممارسي هذا النوع من النشاط وأخذ عينة عشوائية تضم المجتمعات المحلية، مقدمي الخدمة والممارسين.

وأظهرت نتائج الاستبيان بأن الغالبية للفئة العمرية الممارسة لهذا النشاط تتراوح بين عمر الـ 18 الى 39 بنسبة 28% للإناث و72% ذكور والمستوى التعليمي للممارسين 55.2% جامعيين، 27.6% دراسات عليا و 17.2% ثانوي.

كما أظهرت بأن عدد سنوات الممارسة لهذا النشاط كانت بنسبة 88% ممن تزيد خبرتهم عن 3 سنوات، كما يبين بأن مستوى التسلق الصخري (الرياضي) في الاستبيان كان من متوسط الى متقدم مما يُؤشر على وجود قاعدة خبرات جيدة في الأردن، يمكن الاستفادة منها لتطوير هذا النوع من الأنشطة.

كما تم التركيز أيضًا، على مدى اهتمام مُمارسي هذا النشاط في العمل كدليل سياحي مُختص/تسلق صخري (الرياضي) وتبين أنه 55.2% من العينة لديهم الرغبة في أن يحصلوا على التدريب ليصبحوا أدلاء سياحيين مختصين في التسلق الصخري (الرياضي) وإن الهواة المُمارسين لهذه الرياضة يعتقدون أن وجود أدلاء سياحيين مختصين في التسلق الصخري (الرياضي) قد يرفع من سلامة هذا النشاط.

ويبين الرسم البياني أدناه أن هنالك تنوع في أسباب مُمارسة هذا النشاط مما يعكس أنّ هنالك فرصًا مُمتازة لقيام نشاطات اقتصادية في هذا النوع من النشاط لخدمة السوق الأردني ودعم قطاع السياحة على حدٍ سواء.

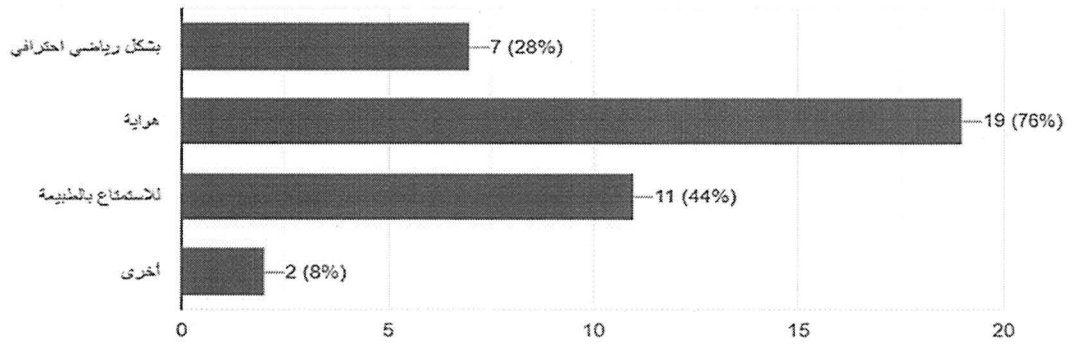


أمّا بالنسبة لمقدمي الخدمات من الشركات المُتخصصة، فقد أظهرت النتائج بأن المعدات اللازمة للتسلق الصخري (الرياضي) في السوق الأردني متوفرة، وأنها مطابقة للمواصفات العالمية [xvi]UIAA,CE,EN. كما تُنبئ النتائج عن نسب عالية من وعي الممارسين حول مصدر شراء هذه المعدات، وذلك وفقًا لما هو مبين بالرسم البياني أدناه والذي

يُبيّن أن مقدمي الخدمة يعدوا في المستوى المتوسط من المهارات المتعلقة بالتسلق الصخري، مما يحتم علينا التأكيد على حاجتهم إلى التدريب لضمان تزويد السوق الأردني بأفضل وأكثر الخدمات أمانًا، ويفضل مُمارسين النشاط الانتفاع من قبل مقدمي الخدمة المرخصين رسميًا.

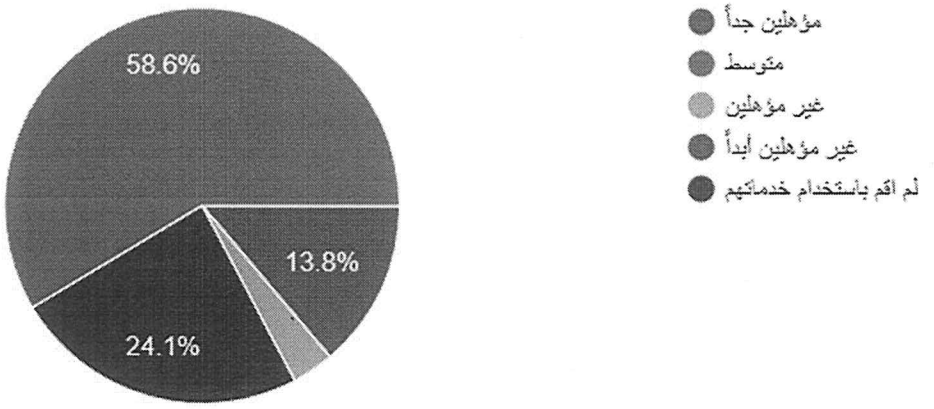


وفيما يخص مواقع التسلق الصخري (الرياضي) فقد تبين أن هُنالك ما يُقارب الـ 58.6% من العينة يعتقدون أن مواقع التسلق الصخري (الرياضي) كافية من ناحية وجود مقاطع صخرية صالحة نوعا ما في الأردن ونحو 41.4% يجدون بأنها لا تكفي.

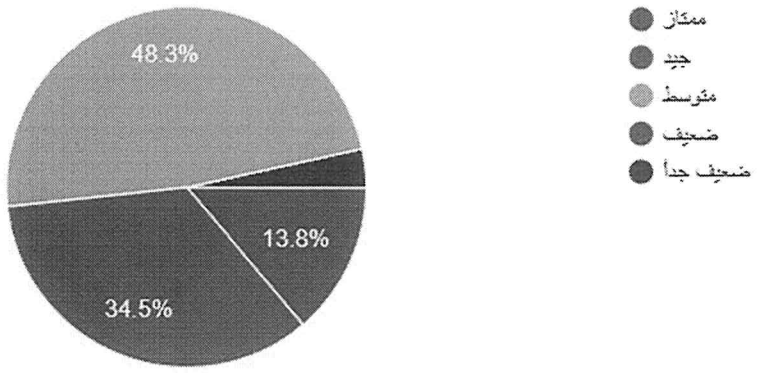


أما فيما يتعلق بمستوى السلامة العامة والجاهزية في المواقع، فتبين الدراسة بأنها ليست على أعلى مستوى كما هو مبين وأنه يجب العمل على رفعها إلى مستوى أعلى لضمان أمان التجربة، وأشارت الاستبانة أيضا أن المستخدم مستعد لدفع مبالغ أكثر للحصول على تجربة أكثر أمانًا.

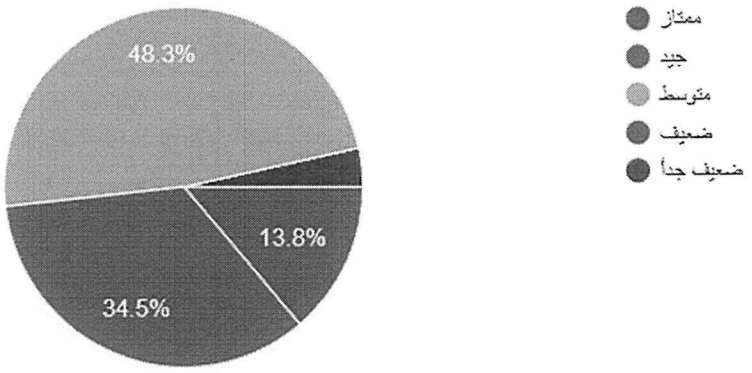


أما من الجانب الحكومي فقد تبين بأن ما نسبته 48.3% تجد أنه يجب على الحكومة اتخاذ تدابير إضافية لتنظيم قطاع التسلق الصخري (الرياضي) وضمان سلامة المشاركين مقابل 27.6% يجدون بأنه لا حاجة لأي إجراءات حكوميّة جديدة و24.1% غير متأكدين من مدى الحاجة لهذه الإجراءات.

مع الإشارة إلى أن الاستبيان كشف عن ضعف في وعي المستخدمين بالتشريعات المتعلقة بسياحة المغامرة مما يحتم علينا زيادة التوعية وورش العمل للممارسين والعاملين بالقطاع.

وأما فيما يخص المجتمعات المحلية فكان هنالك إجماع على تطوير ودعم المشاريع المحيطة بمواقع التسلق الصخري وتدريب المجتمعات المحلية على هذا النوع من النشاطات، وذلك وفق ما هو مبين أدناه.

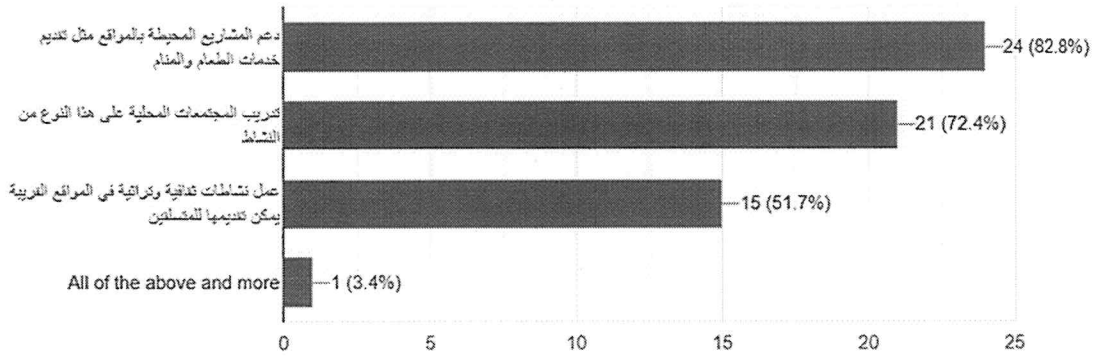

فـي السياق الحالي، يولد تنظيم أنشطة التسلق الصخري (الرياضي) التي تُمارس بشكل عشوائي سلسلة من التحديات. أولاً، يفتقر النشاط إلى معايير واضحة للسلامة والأمان، مما يزيد من مخاطر الحوادث والإصابات نظرًا لعدم وجود تنظيم محدد. كما أن غياب الرقابة الرسمية يؤدي إلى ممارسة الأنشطة بطريقة غير منظمة، ما يسمح بالانتهاكات وعدم الالتزام بالقوانين. من الناحية البيئية، يؤثر التسلق الصخري غير المنظم سلبًا على المناطق الطبيعية الصخرية، حيث لا يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها. بالإضافة إلى ذلك، يعاني المتسلقون من نقص التدريب والتأهيل الكافي، مما يزيد من مخاطر الحوادث ويقلل من مستوى الاحترافية. إلى جانب ذلك، تفتقر هذه الأنشطة إلى البنية التحتية والدعم اللوجستي المناسب، مثل توفير مواقع تسلق مهيأة ومؤمنة وأدوات تسلق ذات جودة عالية بحسب المعايير الدولية، مما يعيق تطور هذه الرياضة وانتشارها. أخيرًا، ينعكس غياب الهيكل التنظيمي على ضعف فرص الترويج لهذه الرياضة وجذب المشاركين والمستثمرين. هذه التحديات تُبرز الحاجة الماسة لوضع إطار تنظيمي وغير تنظيمي شامل لأنشطة التسلق الصخري لضمان ممارستها بطريقة آمنة ومستدامة تسهم في تطوير الرياضة.

مسببات المشكلة

يقدم هذا القسم الأسباب الرئيسية التي تزيد من مخاطر السلامة المحتملة للمشاركين في أنشطة التسلق الصخري، والتي تُقدَّم بشكل غير منظم سواء من قبل مقدمي الخدمات أو من قبل مرشدين محليين أو أجانب ليس لديهم بالضرورة الخبرة أو التأهيل الكافي لضمان سلامة المشاركين. وقد حدد فريق العمل التابع للوزارة هذه الأسباب بعد إجراء مناقشات معمقة مع الخبراء ودراسة تجارب دول أخرى، والتي جاءت متوافقة مع نتائج الاستبيان الذي تم إجراؤه سابقاً.

تم تحديد ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على مستوى الأمان في أنشطة التسلق الصخري:

1. المسبب (1) غياب التنظيم والإشراف:

تواجه سياحة التسلق الصخري في الأردن غيابًا في المعايير والضوابط الواضحة لتنظيم هذه الأنشطة وضمان سلامة المتسلقين مع معايير السلامة والصحة العامة. يظهر ذلك من خلال عدم وجود أحكام محددة لترخيص الأدلاء السياحيين المختصين لسياحة المغامرة/ التسلق الصخري (الرياضي) بشكل دائم، حيث يعتمد النظام الحالي على تصاريح مؤقتة صادرة بموجب استثناء لمدة 3 أشهر فقط من وزير السياحة. يؤدي هذا النقص في التنظيم إلى ممارسة هذه السياحة بشكل عشوائي وغير منظم، مما يزيد من المخاطر المحتملة على المتسلقين.

2. المسبب (2) كفاءة مقدم الخدمة/الدليل السياحي المختص بسياحة المغامرة/ التسلق الصخري (الرياضي): يتضح أن تأهيل مقدمي الخدمات يلعب دورًا حاسمًا في ضمان السلامة أثناء التسلق. من خلال الاستبيان، أشار المشاركين إلى أن مقدمي الخدمة لديهم تقييمًا متوسطاً بشأن خبرتهم في التسلق الصخري والإسعافات الأولية وإجراءات السلامة مما يؤكد الحاجة إلى زيادة التأهيل والتدريب لضمان التعامل مع المخاطر بشكل فعال. ويتطلب الأمر دورات تدريبية متخصصة لتأهيل الأدلاء السياحيين المختصين بسياحة المغامرة/ التسلق الصخري (الرياضي) على تقييم المخاطر ومعالجتها، مع الإشارة إلى أن مناهج تأهيل أدلاء السياحة المختصين بسياحة المغامرة/ التسلق الصخري (الرياضي) تم اعدادها بالتعاون مع الوزارة و التعاون الألماني وتشمل موضوعات مثل تقييم السلامة والإسعافات الأولية و تم اعتمادها مع مجلس المهارات.
3. المسبب (3) عدم وضوح مواقع و طرق التسلق الصخري (الرياضي): تشير المعلومات المتاحة حول مواقع و طرق التسلق الصخري (الرياضي) إلى أنها لا تزال غير كافية، رغم وجود العديد من المواقع المجهزة في أنحاء المملكة بحسب المشاركين في ورش العمل مع أصحاب المصلحة.

2) أهداف السياسة / التدخل الحكومي

تدرك وزارة السياحة والآثار أهمية دعم نشاط التسلق الصخري (الرياضي) كأحد القطاعات ذات الامكانيات العالية وفي ضوء الوضع الحالي الموصوف أعلاه، تحدد الوزارة هدفها العام بالعمل على تقليل المخاطر وتعزيز الثقة في الأردن كوجهة آمنة ومميزة لعشاق رياضة التسلق الصخري(الرياضي).

وقد تم العمل على تقدير الأهداف التفصيلية الفرعية لعام 2025 التالية التي ستساعد على تحقيق الهدف العام، وهي كما يلي:

1. وضع وتطبيق تعليمات ليتم من خلالها منح تراخيص/ موافقة لممارسة مهنة الدليل السياحي المتخصص بسياحة المغامرة/التسلق الصخري (الرياضي) في عام 2025.
2. اعتماد جهة لتدريب الأدلاء المختصين ومقدمي خدمات نشاط التسلق الصخري (الرياضي) على الصعيدين العملي والنظري وذلك بعد التأكد من مدى كفاءة هذه الجهة، وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة، وبالتنسيق مع الجهات الرسمية ذات العلاقة بهذه العملية في عام 2025.
3. وضع وتطبيق معايير السلامة بما يتوافق مع المعايير الدولية واعتمادها من قبل الجهات المعنية، لضمان تقديم خدمات آمنة وموثوقة لممارسة هذا النشاط في عام 2025.
4. تجهيز 10 مواقع مهيأة للتسلق الصخري (الرياضي) وفقًا للمعايير الدولية للسلامة، بما يشمل تركيب تجهيزات الأمان وتحديث الإرشادات الخاصة بالممارسين ونشر تلك المواقع والتعريف بها خلال 2025-2026.
5. إطلاق 3 حملات توعوية ودورات تدريبية لمقدمي الخدمات والمتسلقين حول أفضل ممارسات السلامة والتسلق الآمن، بهدف تقليل الحوادث وتعزيز الوعي بأهمية الالتزام بالمعايير في عام 2025.

تحقيق هذه الأهداف يضمن سلامة الممارسين لهذه الرياضة، ويسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية.

3) الحلول / البدائل التنظيمية الأولية

الحل/الخيار (1): إبقاء الوضع كما هو عليه بدون تدخل.

تم تمت مناقشة خيار إبقاء الوضع كما هو، والذي من شأنه أن يؤدي إلى عدم قدرة الوزارة والجهات الحكومية على السيطرة على مستويات المخاطر المقبولة، مما يزيد من احتمالية وقوع حوادث خطيرة. هذه الحوادث قد تكون لها آثار جسيمة ومعقدة تؤثر بشكل مباشر على سلامة الأفراد المتضررين، وقد تؤدي إلى تراجع الثقة في قطاع السياحة بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، سيحد هذا الخيار من قدرة الأردن على الترويج لنفسه كوجهة آمنة وجاذبة لسياحة التسلق الصخري (الرياضي) على المستوى المحلي والدولي، مما قد يفوت الفرص الاقتصادية ويقلل من إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية والسياح المهتمين بهذا النوع من الأنشطة.

الحل/الخيار (2): القيام بتأهيل مقدمي الخدمة / أدلاء متخصصين بسياحة المغامرة/التسلق الصخري (الرياضي)

العمل على وضع تعليمات ليتم من خلالها منح تراخيص/ موافقة لممارسة مهنة الدليل السياحي المتخصص بسياحة المغامرة/التسلق الصخري (الرياضي).

ومع ذلك، وبناءً على أفضل الممارسات العالمية، نجد بأنه من الأفضل وضع نظام خاص بسياحة المغامرة يتضمن تعليمات مفصلة لكل نشاط تحت تصنيف الأنشطة السهلة والصعبة. ولكن لأغراض هذه الدراسة ومعالجة المشكلة الحالية، يمكن الاستمرار بالاعتماد على التعليمات الحالية وتعديلاتها حتى يتم تطوير الإطار التنظيمي الجديد.

الحل/الخيار (3): الاعتماد على الإجراءات غير التشريعيّة يتمثل بتجهيز المواقع والتوعية بمنهجية تقييم المخاطر واشتراطات السلامة العامة

يتمثل هذا الحل في الاستعانة بالخبرات اللازمة لتجهيز المواقع المخصصة لأنشطة التسلق الصخري (الرياضي) والتوعية بمنهجية تقييم المخاطر واشتراطات السلامة العامة. يشمل ذلك تطوير طرق التسلق الصخري (الرياضي)

وتجهيزها بالمعدات والإشارات اللازمة لضمان سلامة المشاركين، بالإضافة إلى نشر الوعي حول معايير السلامة من خلال حملات توعية شاملة.

كما يتضمن هذا الخيار وضع منهجية واضحة لتقييم المخاطر المرتبطة بأنشطة التسلق الصخري (الرياضي)، وتحديد اشتراطات السلامة مثل الأعمار المسموح لها بالمشاركة، الحالة الصحية المطلوبة، المعدات المناسبة، وتوقيت النشاط بناءً على الظروف المناخية. حيث ستساهم هذه الإجراءات في تقليل المخاطر المحتملة وتعزيز سلامة ممارسي هذا النشاط دون الحاجة إلى تشريعات إضافية.

الحل/الخيار (4): الاعتماد على مزيج فيما بين الإجراءات التشريعيّة (الخيار 2) وغير التشريعيّة (الخيار 3)

يتمثل هذا الحل في دمج الإجراءات التشريعية وغير التشريعية لتحقيق تنظيم متكامل لأنشطة التسلق الصخري (الرياضي) في الأردن. يشمل ذلك اعتماد التشريعات الملزمة لتأهيل مقدمي خدمات التسلق والأدلاء المختصين بالتسلق الصخري (الرياضي)، من خلال فرض معايير تدريبية وتأهيلية واضحة (الخيار 2)، إلى جانب تنفيذ إجراءات غير تشريعية مثل تجهيز طرق التسلق الصخري (الرياضي)، وتعزيز التوعية بمتطلبات السلامة العامة ومنهجيات تقييم المخاطر (الخيار 3).

حيث يضمن هذا المزيج تحقيق توازن بين الالتزام القانوني وضمان تنفيذ ممارسات آمنة، مما يسهم في رفع مستوى الأمان للمشاركين، ويعزز استدامة نشاط التسلق الصخري (الرياضي) كجزء مهم من السياحة في الأردن.

4) وصف الخيار التنظيمي المقترح (الخيار الرابع)

نظرت مجموعة العمل المكلفة بإجراء دراسة التقييم في الوزارة في الخيارات المتاحة المذكورة أعلاه، حيث تمت مناقشة الفوائد والقيود المُحتملة لكل خيار، وتم قياس هذه الخيارات وفقًا لعدة معايير، بما في ذلك:

1. مدى قدرة الخيار على تأهيل مقدمي الخدمات، مما يسهل على الوزارة والجهات الحكومية معرفة نوع ومستوى الخدمات المقدمة.
2. فعالية الخيار في معالجة العوامل المسببة للمخاطر المحتملة على السلامة أثناء ممارسة التسلق الصخري (الرياضي)، مع الأخذ في الاعتبار تعدد هذه المخاطر وتأثرها بعوامل متعددة.
3. التكاليف والفوائد المتوقعة من تقليل الآثار السلبية المحتملة على جذب السياح، والمخاطر غير المباشرة على الاقتصاد والمجتمع المحلي، بالإضافة إلى خلق فرص عمل.

في ضوء هذه المعايير، وبعد مداولات فريق العمل، يعتبر الخيار الرابع الخيار التنظيمي الأفضل وبيان أسباب استبعاد الخيارات الأخرى كما يلي:

1. الحل/الخيار (1): إبقاء الوضع كما هو عليه بدون تدخل.

تمت مناقشة خيار إبقاء الوضع كما هو، والذي من شأنه أن يؤدي إلى عدم قدرة الوزارة والجهات الحكومية على السيطرة على مستويات المخاطر المقبولة، مما يزيد من احتمالية وقوع حوادث خطيرة. هذه الحوادث قد يكون لها آثار جسيمة ومعقدة تؤثر بشكل مباشر على سلامة الأفراد المتضررين، وقد تؤدي إلى تراجع الثقة في قطاع السياحة بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، سيحد هذا الخيار من قدرة الأردن على الترويج لنفسه كوجهة آمنة وجاذبة لسياحة التسلق الصخري (الرياضي) على المستوى المحلي والدولي، مما قد يفوت الفرص الاقتصادية ويقلل من إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية والسياح المهتمين بهذا النوع من الأنشطة.

2. الخيار (2): تأهيل مقدمي الخدمة من خلال الأطر القانونية الناظمة على الرغم من أن هذا الخيار يساهم في تحسين مستوى السلامة من خلال التشريعات، إلا أنه قد يكون غير كافٍ لوحده لضمان الالتزام الكامل بمعايير السلامة على أرض الواقع، إذ أن التشريعات وحدها قد لا تعالج بعض التحديات العملية في المواقع أو تحفيز مقدمي الخدمة على الامتثال بشكل مستدام.

3. الخيار (3): الاعتماد على الإجراءات غير التشريعية بينما يساعد هذا الخيار في تحسين تجهيز المواقع وتعزيز وعي المشاركين، إلا أنه يفتقر إلى الأساس القانوني اللازم لضمان الالتزام الكامل من قبل مقدمي الخدمة. بدون وجود تشريعات ملزمة، قد يكون من الصعب ضمان تطبيق المعايير بشكل دائم وشامل.

لهذا السبب، فإن الجمع بين الإجراءات التشريعية وغير التشريعية هو الحل الأمثل لضمان تغطية كافة الجوانب القانونية والعملية في تنظيم أنشطة التسلق الصخري (الرياضي) وسوف يتم تطبيقه وفق منهجية العمل التالية:

1. تحديد وتنظيم مواقع التسلق الصخري (الرياضي):

سيتم العمل على تحديد وتنظيم المواقع المخصصة للتسلق الصخري (الرياضي) بالتعاون مع أصحاب الاختصاص والخبراء المحليين، حيث سيتم رسم خرائط تفصيلية لكل طريق تسلق وتحديد إحداثيات GPS، بالإضافة إلى تصنيف درجة الصعوبة[xvii] لضمان توجيه المتسلقين بشكل آمن. سيتم أيضًا وضع علامات

إرشادية ولوحات تفسيرية على طرق التسلق الصخري، مع تحديد نقاط الإخلاء والطوارئ بالتنسيق مع الجهات المختصة مثل الدفاع المدني. بالإضافة إلى ذلك، سيتم اعتماد المواقع من حيث ملاءمتها وسلامتها، وتطوير البنية التحتية لهذه المواقع لضمان توفير مرافق مساعدة مثل نقاط الإسعافات الأولية مما يعزز من جاذبية الأردن كوجهة آمنة لممارسة رياضة التسلق الصخري (الرياضي).

2. وضع معايير السلامة وتقييم المخاطر:

سيتم الاستفادة من خبرات الجهات الدولية المتخصصة في التسلق الصخري (الرياضي) لتطوير معايير السلامة المحلية، وإقامة شراكات مع منظمات دولية لتبادل المعرفة والخبرات في مجال السلامة والتدريب. بالتعاون مع أصحاب الاختصاص والخبراء، سيتم وضع معايير واضحة لتقييم المخاطر تشمل جوانب مثل الأعمار المسموح لها بالمشاركة، المتطلبات الصحية للمشاركين، المعدات اللازمة، الظروف المناخية المناسبة، والتوقيت الآمن لممارسة الأنشطة. كما سيتم إصدار هذه المعايير على شكل إرشادات ملزمة قانونيًا لمقدمي الخدمات لضمان الالتزام الكامل. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق آليات متابعة ومراقبة (استبانات) لتقييم التصور العام حول جودة وسلامة أنشطة التسلق الصخري (الرياضي). هذه الاستبانات ستساعد في جمع بيانات حول مستوى رضا المشاركين وملاحظاتهم حول التحسينات المطلوبة، مما يسهم في تطوير السياسات والتوجيهات المستقبلية.

3. تعزيز الوعي العام وسلامة المشاركين:
سيتم إطلاق حملات توعية واسعة النطاق تستهدف المتسلقين والمجتمع المحلي ومقدمي الخدمات، وذلك من خلال وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية. تهدف هذه الحملات إلى تعزيز الوعي بمتطلبات السلامة العامة والإجراءات الواجب اتباعها أثناء ممارسة التسلق الصخري (الرياضي).

4. نشر المعلومات عبر المنصات الإلكترونية:
ستقوم الوزارة بنشر كافة المعلومات المتعلقة بطرق التسلق الصخري (الرياضي) المخصصة ومعايير السلامة العامة عبر موقعها الإلكتروني ومواقع الشركاء المعنيين. سيتم تحديث هذه المعلومات بشكل مستمر لضمان وصولها إلى المتسلقين ومقدمي الخدمات بسهولة.

5. تنظيم وتدريب الأدلاء والمتسلقين ومتابعة الالتزام وتنفيذ الإجراءات التصحيحية:

حيث سيتم متابعة التزام مقدمي الخدمة بالمعايير والتعليمات الصادرة من خلال عمليات تفتيش دورية. وفي حال وجود أي انتهاكات، سيتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لضمان الحفاظ على مستوى

السلامة المطلوب. سيشمل هذا النظام تحسين نظام ترخيص الأدلاء المختصين واستبدال التصاريح المؤقتة بنظام أكثر استدامة، يضمن تأهيل المهتمين بشكل كامل.

6. وضع معايير المعدات المستخدمة في التسلق الصخري (الرياضي): سيتم اعتماد مواصفات قياسية للمعدات المستخدمة في التسلق الصخري (الرياضي) عالميا، مع الترويج لاستخدام هذه الأدوات بشكل صحيح، وإنفاذ سبل الرقابة للتأكد من سلامتها وجودتها. سيساهم هذا الإجراء في تقليل المخاطر وضمان تجربة آمنة للمشاركين.

تعتبر السلامة والمخاطر المتوقعة في سياحة التسلق الصخري (الرياضي) من الأمور الحيوية التي تحتاج إلى اهتمام خاص. من خلال التدريب المستمر، توفير المعدات المناسبة، مراقبة الظروف المناخية، والإشراف الفعال، يمكن من تقليل المخاطر وتحسين تجربة التسلق الصخري (الرياضي) في الأردن، مما يسهم في تعزيز هذا القطاع السياحي المهم.

5) المنافع المتوقعة للخيار التنظيمي الأفضل من الناحية النوعية (الخيار الرابع)

**المنافع الاقتصادية المتوقعة مع تحديد الأدلة وكيف ستخدم أصحاب العلاقة:**

**تحسين السياحة وزيادة الإيرادات** :من خلال تنظيم أنشطة التسلق الصخري وتوفير بيئة آمنة، سيتحقق زيادة في أعداد السياح المحليين والدوليين، مما يساهم في زيادة الإيرادات من خلال الإنفاق على الإقامة، الطعام، والنقل، والجولات السياحية. الدراسات التي أجرتها منظمة السياحة العالمية أشارت إلى أن تحسين التنظيم وزيادة معايير السلامة يمكن أن يؤدي إلى جذب عدد أكبر من السياح، وهو ما يساهم في رفع الإيرادات السياحية. على سبيل المثال، إيطاليا[xviii] قامت بتطوير بنية تحتية مخصصة للتسلق الرياضي، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد السياح الراغبين في ممارسة هذه الأنشطة. بالنسبة للأردن، يمكن ملاحظة أن تنظيم الأنشطة الرياضية في مناطق مثل وادي رم قد أسهم بالفعل في جذب السياح المغامرين، مما أثر بشكل إيجابي على الاقتصاد المحلي وزيادة الإيرادات. تحسين العلاقات مع أصحاب العلاقة :هذا التحسين في السياحة سيعزز من العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص (مثل الفنادق والمطاعم وشركات النقل) حيث سيتوفر المزيد من الفرص الاقتصادية لجميع أصحاب المصلحة في قطاع السياحة. كما سيعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية السياحية في الأردن

**تعزيز سمعة الأردن كوجهة سياحية رياضية آمنة** :يؤدي تطبيق الحلول التنظيمية إلى تعزيز سمعة الأردن كوجهة آمنة لرياضة التسلق الصخري، مما يزيد من تدفق السياح ويعزز الاستدامة الاقتصادية لهذا القطاع. دراسات أظهرت أن تحسين مستوى الأمن والسلامة في الأنشطة الرياضية في وجهات سياحية مثل نيوزيلندا وفرنسا قد ساهم بشكل كبير في تعزيز سمعة هذه الدول كوجهات آمنة للمغامرين. في الأردن، يمكن للتنظيم الفعّال للأنشطة أن يساهم في

زيادة سمعة المملكة في هذا المجال، مما يلفت الانتباه الدولي إليها. الأبحاث أظهرت أن السياح يفضلون الأماكن التي تطبق معايير السلامة بدقة، ما يعزز الاستدامة السياحية على المدى الطويل. تحسين العلاقات مع أصحاب العلاقة :عندما يتم تحسين السمعة، سيزيد ذلك من الثقة بين الحكومة ومقدمي خدمات السياحة، مما يعزز التعاون مع المنظمات السياحية الدولية. كما سيسهم في تعزيز العلاقة مع السياح، الذين سيشعرون براحة أكبر في زيارة وجهات آمنة ومعترف بها عالميًا.

**تحسين الفرص الاقتصادية للمجتمعات المحلية** :من خلال تدريب وتأهيل الأدلاء المحليين وتوفير فرص عمل جديدة في مجال سياحة المغامرة، سيساهم هذا الحل في تحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية. أبحاث حول السياحة البيئية أظهرت أن تعليم وتدريب الأدلاء المحليين لا يسهم فقط في تقديم خدمات أفضل للسياح بل أيضًا في توفير فرص عمل جديدة لهم، مما يحسن مستوى دخلهم. في الأردن، تجارب مشابهة في وادي رم قد أظهرت كيف يمكن أن يؤدي تدريب الأدلاء المحليين إلى فتح فرص عمل جديدة ويعزز الاقتصاد المحلي. هذا النوع من التدريب له آثار إيجابية على مستوى الدخل في المجتمعات التي تعتمد على السياحة بشكل كبير، مثلما حدث في كولومبيا[xix]، حيث شهدت زيادة في فرص العمل في قطاع السياحة بعد إدخال برامج تدريبية للأدلاء المحليين. تحسين العلاقات مع أصحاب العلاقة :هذا التحسين في الفرص الاقتصادية يسهم في تقوية العلاقة بين الحكومات المحلية ومجتمعاتهم، حيث سيتمكن السكان المحليون من الحصول على فرص عمل مستدامة ويشاركون في نمو القطاع السياحي. كما يعزز من التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير هذه البرامج التدريبية.

**المنافع الاجتماعية المتوقعة مع تحديد الأدلة وكيف ستخدم أصحاب العلاقة:**

**زيادة ثقة المشاركين في السلامة العامة** :وجود تشريعات ومعايير تدريبية واضحة سيزيد من ثقة المشاركين في سلامتهم أثناء ممارسة رياضة التسلق الصخري، مما يعزز من التفاعل الإيجابي بين المشاركين والمجتمع المحلي. أظهرت الدراسات أن التطبيقات الجيدة للسلامة في رياضة التسلق تزيد من رضا المشاركين وثقتهم في الوجهات السياحية[xx]

تحسين العلاقات مع أصحاب العلاقة :من خلال ضمان السلامة، سيتم تعزيز العلاقة بين السياح والقطاع السياحي المحلي والحكومة، مما يساهم في تحسين سمعة الأردن كوجهة سياحية آمنة.

**تقليل المخاطر الاجتماعية والتوترات** :عندما تُنظم الأنشطة في بيئة آمنة، فإن ذلك يساعد في تقليل المخاطر الاجتماعية والتوترات بين المجتمعات المحلية والسياح. دراسات في كوسوفو [xxi]أظهرت أن تنظيم الأنشطة السياحية قلل من التوترات الاجتماعية بين السكان المحليين والسياح

تحسين العلاقات مع أصحاب العلاقة :هذه المبادرات ستعزز من التعاون بين المجتمعات المحلية وقطاع السياحة، مما يسهم في استقرار العلاقات الاجتماعية في المناطق السياحية.

**تحسين الوعي المجتمعي وتعزيز التعليم** :تنفيذ برامج توعية حول السلامة والممارسات البيئية سيعزز من فهم المجتمع المحلي لأهمية الحفاظ على البيئة وضرورة المشاركة في الأنشطة بشكل آمن. دراسات في إسبانيا [xxii]أظهرت أن التوعية المجتمعية حول الممارسات البيئية تؤدي إلى تحسن ملحوظ في حماية الموارد الطبيعية

تحسين العلاقات مع أصحاب العلاقة :من خلال تعزيز الوعي، سيتم تحسين العلاقة بين المجتمعات المحلية والحكومة، حيث سيتعاون الجميع لحماية البيئة المحلية وضمان استدامتها.

**المنافع البيئية المتوقعة مع تحديد الأدلة وكيف ستخدم أصحاب العلاقة:**

**حماية المناطق الطبيعية وتقليل التدهور البيئي** :تنظيم وتأهيل الطرق المخصصة للتسلق سيقلل من التدهور البيئي الناتج عن الأنشطة غير المنظمة. أبحاث بيئية أظهرت أن تحسين مسارات الأنشطة السياحية يُساعد في حماية التنوع البيولوجي في مناطق مثل غابات الألب في سويسرا [xxiii]

تحسين العلاقات مع أصحاب العلاقة :من خلال حماية البيئة، سيتم تحسين العلاقة بين المنظمات البيئية والحكومة، مما يعزز من التنسيق بين الجهات المعنية لضمان استدامة الموارد الطبيعية.

**تعزيز استدامة الموارد الطبيعية** :وضع معايير للمحافظة على البيئة سيُساهم في الحفاظ على جاذبية المواقع الطبيعية وزيادة استدامتها على المدى الطويل. أظهرت الدراسات [xxiv]أن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق السياحية تقلل من التأثيرات السلبية على البيئة وتُحافظ على التنوع البيولوجي

تحسين العلاقات مع أصحاب العلاقة :هذه المبادرات ستُعزز العلاقة بين الحكومة، المنظمات البيئية، والمجتمعات المحلية لضمان إدارة فعّالة ومستدامة للموارد الطبيعية.

**تعزيز التوعية البيئية لدى المشاركين** :تدريب المشاركين على كيفية الحفاظ على البيئة أثناء التسلق سيعزز من وعيهم بأهمية حماية البيئة. أظهرت الأبحاث [xxv]أن برامج التوعية في السياحة البيئية تُسهم بشكل كبير في تقليل التأثيرات السلبية على البيئة

تحسين العلاقات مع أصحاب العلاقة :من خلال التوعية البيئية، ستتحسن العلاقة بين المشاركين والهيئات البيئية، مما يعزز التنسيق بين جميع الأطراف لضمان ممارسات سياحية مستدامة.

6) الكلف المتوقعة للخيار التنظيمي الأفضل (من الناحية النوعية)

يتوقع أن تتحمل وزارة السياحة والآثار والجهات الحكومية المعنية بعض الكلف التنظيمية المتعلقة بتنفيذ الخيار التنظيمي الأفضل للتسلق الصخري (الرياضي).

هذه الكلف تشمل ما يلي:

- تدريب ادلاء متخصصين بسياحة المغامرة /التسلق الصخري (الرياضي):

حيث تم الاستثمار بهذا الموضوع سابقا بين وزارة السياحة والسفارة الفرنسية بالتعاون مع مدرسة ENSA الفرنسية لتأهيل اثنا عشر شخص لخدمة السوق الأردني بسياحة التسلق الصخري (الرياضي)، وتم تدريب بعضهم لتدريب أفواج أخرى من الراغبين في العمل كدليل سياحي مختص/تسلق صخري (رياضي)، وقامت الوزارة بتطوير منهج مختص لسياحة المغامرة وتم توثيقه في المكتبة الوطنية الأردنية تحت رقم (3910/7/2023) للمتدرب ورقم (3914/7/2023) للمدرب. مما يضعنا في آخر مرحلة من الكلف وهي إيجاد الجهة التدريبية لتنفيذ المناهج والاستفادة من الخبرات الموجودة.

- صيانة وتطوير طرق التسلق الصخري (الرياضي) لزيادة السلامة العامة:

الأردن تضم جروف للتسلق تحتوي على ما يزيد عن 500 طريق تسلق موزعة كالاتي[xxvi]:

- إربد
  - عراق الطبل (15 طريق)
  - سد وادي العرب (17 طريق)
- عجلون
  - عراق ابو محمود (19 طريق)
  - عراق سامي (21 طريق)
  - الطور الأحمر (31 طريق)
  - عراق الدمج (22 طريق)
  - عراق الدب (65 طريق)
  - رأس سابك (18 طريق)
  - عراق الحجبية (5 طرق)
  - طور السكاك (8 طرق)
  - عراق الجمل (6 طرق)
  - عراق المزار الغربي (15 طريق)

- عراق المزار الجنوبي (11 طريق)

- عمان والبلقاء
  - عراق الفحيص الجديد (25 طريق)
  - عراق الفحيص القديم (19 طريق)
- مأدبا والكرك
  - وادي الهيدان (1 طريق)
  - ويدعه (27 طريق)
  - عي و كثربة (11 طريق)
- الطفيلة ومعان
  - وادي السلم (20 طريق)
  - البده (7 طريق)
- العقبة (وادي رم)
  - جبل رم (20 طريق)
  - جبل ام عشرين (12 طريق)
  - البرة + مزيلقة (15 طريق)
  - الخزعلي (3 طرق)
  - بردى (3 طرق)
  - ام غظى (15 طريق)

حيث تحتاج هذه الطرق الى صيانة المثبتات المعدنية (bolts) ومرسى التثبيت لزيادة الأمان لدى الممارسين وأدلاء السياحة المتخصصين/التسلق الصخري (الرياضي).

- استحداث دليل إرشادي الكتروني لتحديد مواقع التسلق الصخري (الرياضي) في الأردن باللغة العربية والانجليزية:

يمكن العمل على هذا الدليل الإرشادي بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة، حيث سيساهم بشكل فعال في تعزيز سياحة المغامرة وزيادة أعداد السياح القادمين من داخل وخارج الأردن. يعد هذا الدليل نهجًا عالميًا متبعًا في العديد من الدول الرائدة في مجال سياحة التسلق الصخري (الرياضي) مثل فرنسا، بريطانيا، وتركيا، مما يعزز من إمكانية تكرار نجاح تلك التجارب في الأردن. سيشمل الدليل الإرشادي تحديد مواقع التسلق باستخدام نظام تحديد المواقع (GPS)، مما يساعد المتسلقين على الوصول إلى المواقع بسهولة وأمان. بالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير خريطة دقيقة للجرف والمواقع المحيطة به مع الخدمات المتاحة

من المجتمعات المحلية، مثل الإقامة، الطعام، والدعم اللوجستي. هذا ليس فقط لتسهيل عملية التسلق الصخري (الرياضي) ولكن أيضًا لتحفيز الاقتصاد المحلي، حيث يُقدر أن 80% من الدخل في هذا النوع من السياحة يعود إلى المجتمعات المحلية من خلال الخدمات التي تقدمها.

ولزيادة الأمان والتنظيم، سيتم وضع لوحات إرشادية على طول الطرق المخصصة، مع تعليمات وتوجيهات للمتسلقين لضمان اتباعهم الطرق الآمنة والمعتمدة للتسلق الصخري (الرياضي). كما يمكن تقديم معلومات إضافية حول التاريخ الثقافي والطبيعي للمناطق المحيطة، مما يعزز التجربة الثقافية للسياح.

- عقد ورشات توعوية لمقدمي الخدمات والمتسلقين: تطوير برامج توعية وتدريب متخصصة لمقدمي الخدمات لضمان تقديم الخدمات بجودة وكفاءة عالية وفهم المنتج المحلي بالتنسيق مع فرق إنقاذ الدفاع المدني لتسهيل عمليات الإخلاء عند وقوع الإصابات.

على الجانب الاجتماعي والصحي، قد تنشأ بعض الكلف المرتبطة بالتعامل مع الحوادث الفردية التي قد تحدث أثناء ممارسة التسلق، خصوصًا في المناطق ذات الطبيعة الوعرة. تحتاج هذه الأنشطة إلى تنسيق مع الكوادر المدربة لإدارة الحوادث والإسعافات الأولية من الدفاع المدني، وتوفير التجهيزات الضرورية لضمان سلامة المتسلقين. كما قد تكون هناك حاجة لتحسين المرافق الخدمية في هذه المناطق، مثل إنشاء نقاط مراقبة، وتوفير وسائل اتصال فعالة لطلب المساعدة عند الضرورة، وتجهيز فرق طوارئ متمركزة بالقرب من مواقع التسلق الصخري (الرياضي).

أما على الصعيد البيئي، فإن ازدياد الأنشطة البشرية في المناطق الطبيعية قد يتطلب تحسينات بيئية لحماية تلك المواقع من التأثيرات السلبية التي قد تنجم عن السياحة المتزايدة. من أجل الحفاظ على سلامة هذه المواقع، يتطلب الأمر تخصيص ميزانيات لمراقبة الأثر البيئي، وتنظيف المناطق بشكل منتظم، والمحافظة على التنوع البيولوجي في المواقع الطبيعية الحساسة. يمكن تحقيق ذلك من خلال وضع برامج لحماية البيئة تشمل الحد من التلوث، إدارة النفايات، وحماية المناطق الطبيعية من الاستغلال المفرط. إن تعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة بين الزوار والفرق المعنية يساعد أيضًا في تقليل الأضرار والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

7) الكلفة الاقتصادية للتدخل الحكومي للخيار التنظيمي الأفضل

بالنسبة للكلف الاقتصادية التي ستتحملها خزينة الدولة والموازنة الخاصة بوزارة السياحة والآثار وبناء على منهجية العمل والأهداف الوطنية الموضوعة عند تطبيق الخيار التنظيمي الأفضل رقم (4) للتسلق الصخري (الرياضي)، وستشمل عدة مجالات منها تطوير المواقع، تحديد معايير السلامة العامة، وتنفيذ حملات توعية وترويجية. تختلف الكلف بناءً على طبيعة وصعوبة المواقع المخصصة للتسلق الصخري (الرياضي).

التقديرات الأولية للكلف تشمل:

1. كلف استحداث دليل إرشادي، تحديد وتأهيل وصيانة مواقع التسلق الصخري (الرياضي) والبنية التحتية:

- تحديد المواقع: رسم خرائط دقيقة (TOPO)، تحديد إحداثيات GPS، وتصنيف صعوبة المواقع قد يكلف ما يصل إلى 1,500 دينار أردني لكل موقع، حيث يقوم الخبير بزيارة ميدانية الى الموقع لتحديد الإحداثيات بدقة وتحديد مداخل ومخارج الموقع نظرا لصعوبة التضاريس في بعض المواقع مع اخذ صور شاملة للطرق وقد تحتاج في بعض الأحيان لاستخدام تقنية (drone) وكشف والتأكد من جاهزية وعدد الطرق في الجرف بالإضافة الى تحديد القرى والخدمات المحلية المحيطة بكل موقع.
- تأهيل المواقع: تجهيز المواقع بالمعدات اللازمة (مرسى التثبيت (anchor) المثبتات المعدنية (bolt)، صمغ الثبيت) يتطلب كلفة إضافية تصل إلى 650 دينار للطريق الواحد، حيث يحتاج كل طريق الى ما يقارب 12 مثبت معدني ومرسى تثبيت وعبوتين من صمغ تثبيت وشخص مؤهل لتثبيت الطريق.
- صيانة المواقع: أما على صعيد الصيانة، كل موقع له كلفة مختلفة حسب الأضرار الواقعة على طرق التسلق والتي يجب تحديدها من قبل الخبير عند الكشف على الموقع على اعتبار أن تكلفة المثبت المعدني هو 15 دينار أردني و علبة صمغ التثبيت 45 دينار مع أتعاب الخبير 200 دينار أردني يوميا.
- استحداث دليل إرشادي أردني إلكتروني (تطبيق) للتسلق الصخري (الرياضي) في الأردن باللغة العربية والانجليزية وذلك لتسهيل عملية الوصول واختيار الطريق المناسب تبلغ تكلفته 5000 دينار.

2. كلف برامج التدريب والتأهيل:

- تدريب الأدلاء المختصين/التسلق الصخري(الرياضي): برنامج تدريب الأدلاء المتخصصين/ التسلق الصخري(الرياضي) على مستوى عالٍ من الكفاءة تشمل مهارات التسلق، الإسعافات الأولية، تقييم المخاطر، وإدارة الحوادث، مهارات الدلالة، مهارات خاصة بدلالة التسلق الصخري(الرياضي) قد تكلف حوالي 3,600 دينار أردني لكل متدرب. هذا يشمل التدريب على المهارات الفنية واللغوية لضمان تواصل فعال مع السياح الأجانب بالاستناد الى المناهج المصدقة بالمكتبة الوطنية واستخدام الخبرات السابقة خصيصا خريجي (.(ENSA

- تطوير نظام الترخيص: إنشاء نظام ترخيص متكامل في وزارة السياحة للأدلاء المختصين/ التسلق الصخري(الرياضي)، بما يضمن حصولهم على التأهيل المناسب. قد تصل كلفة تطوير وإدارة هذا النظام إلى حوالي 50,000 دينار أردني سنويًا حيث يشمل إدارة برنامج التدريب والترخيص لدى الوزارة والتنسيق مع الجهات الأمنية.

3. التوعية والترويج:

- حملات توعية: تنفيذ حملات توعية واسعة النطاق تستهدف السياح المحليين والدوليين، إضافة إلى تثقيف السكان المحليين بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية والسلامة. هذه الحملات عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية قد تكلف حوالي 2,000 دينار أردني لكل موقع بالتنسيق مع هيئة تنشيط السياحة.
- تطوير موقع الكتروني: إطلاق موقع إلكتروني مخصص للمواقع والمرافق المتاحة للتسلق الصخري (الرياضي). هذا النظام قد يكلف حوالي 7,000 دينار أردني للتطوير والصيانة السنوية بالتنسيق مع هيئة تنشيط السياحة.

4. التكاليف الاجتماعية والصحية:

- تحسين المرافق الداعمة: تشمل تحسين وتطوير المرافق طبية أو نقاط إسعافات أولية القريبة من مواقع التسلق لتقديم المساعدة الفورية في حالات الطوارئ. هذه المرافق قد تكلف ما بين 15,000 إلى 30,000 دينار لكل موقع، بناءً على مدى تعقيد الموقع.
- التأمين: قد يكون هناك تكلفة إضافية مرتبطة بتوفير تأمين إلزامي للمشاركين في الأنشطة الخطرة مثل التسلق الصخري. هذا قد يتطلب شراكات مع شركات تأمين محلية ودولية، حيث يمكن أن تصل كلفة التأمين إلى حوالي 5% من رسوم المشاركة لكل متسلق.

5. تحفيز الاقتصاد المحلي:

- توجيه الاستثمارات في مواقع التسلق الصخري (الرياضي): 5% من كلفة تحديد وتأهيل طريق التسلق الصخري (الرياضي)، لتعزيز الاستثمار في المواقع وتطوير البنية التحتية المحيطة.
- خلق فرص العمل: تشجيع إنشاء مشروعات صغيرة في المناطق المحيطة بمواقع التسلق الصخري (الرياضي) لتقديم خدمات مثل النقل، الإقامة، والمعدات. هذا قد يتطلب استثمارات حكومية لتحفيز الأعمال الناشئة وتوفير قروض ميسرة.
- استدامة مواقع التسلق الصخري (الرياضي): 12% من كلفة تأهيل طريق التسلق الصخري (الرياضي) سنويًا لضمان الحفاظ على طريق التسلق الصخري (الرياضي) وتجديد البنية التحتية.

ملاحظة مهمة :هذه التكاليف تقديرية وتعتمد على التجارب السابقة لتطوير طرق التسلق الصخري (الرياضي)، وقد تتأثر بعدة عوامل مثل التضاريس، البنية التحتية المتاحة، وحجم النشاط السياحي المستهدف.

## 8) الرصد والمتابعة

سيتم جمع وقياس المؤشرات التالية بشكل سنوي من قبل القسم المعني في وزارة السياحة والآثار، بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية، الجمعيات السياحية، والمجتمع المحلي، لضمان متابعة الأداء وتقييم النجاح المستمر لتنفيذ أنشطة التسلق الصخري (الرياضي):

1. عدد مواقع التسلق الصخري (الرياضي) التي تم تحديدها: سيتم إحصاء عدد المواقع الجديدة التي تم تحديدها للتسلق الصخري (الرياضي).
2. عدد مواقع التسلق الصخري (الرياضي) التي تم تأهيلها وإطلاقها: متابعة عدد المواقع التي تم تأهيلها وفق معايير السلامة العامة، وعدد المواقع المتاحة للجمهور.
3. عدد مواقع التسلق الصخري (الرياضي) التي تم صيانتها: متابعة عدد المواقع التي تم صيانتها وفق معايير السلامة العامة.
4. عدد الأفراد الزائرين لمواقع التسلق الصخري (الرياضي): قياس مدى الإقبال على المواقع الجديدة وتحديد عدد الزوار المحليين والدوليين.
5. عدد مقدمي الخدمات الذين تلقوا التدريب اللازم: إحصاء عدد مقدمي الخدمات الذين أتموا برامج التدريب المطلوبة لتعزيز معايير السلامة والخدمة.
6. عدد الإصابات التي وقعت ومدى خطورتها: تحليل عدد الحوادث التي وقعت أثناء ممارسة أنشطة التسلق الصخري (الرياضي)، مع تصنيف طبيعة الإصابات ومدى خطورتها.
7. عدد الشكاوى المتعلقة بأنشطة التسلق الصخري (الرياضي) الواردة للوزارة أو لأي جهة أخرى: رصد الشكاوى والملاحظات التي ترد من المتسلقين أو المشاركين حول مستوى الأمان أو جودة الخدمات.
8. النسبة المئوية لرضا المتسلقين عن أنشطة التسلق الصخري (الرياضي) من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والاستبيانات: تحليل تجارب وآراء المتسلقين عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الاستبيانات الموزعة، لقياس مستوى رضاهم عن التجربة وتعزيز التحسين المستمر.

## 9) التشاور مع أصحاب المصلحة

تم عقد ورشتين عمل تشاورية حول تقييم الأثر المسبق لسياحة المغامرة / التسلق الصخري (الرياضي) بتاريخ 24 و25 من شهر تموز، وذلك بهدف مناقشة الآثار المحتملة للخيارات التنظيمية وغير التنظيمية المقترحة والتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لتعزيز هذا القطاع الحيوي. حيث كانت هاتان الورشتان بمثابة فرصة لتبادل الآراء

والأفكار حول تحسين وتطوير سياحة المغامرة / التسلق الصخري (الرياضي) في الأردن، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية لهذا النوع من سياحة المغامرة.

الورشة الأولى: الجمعيات ذات العلاقة والقطاع الخاص، وضمّت:

1. جمعيّة درب الأردن.
2. الجمعية الأردنية للسياحة الوافدة.
3. جمعية الوكلاء السياحيين.
4. جمعيّة الأدلاء السياحيين.
5. اللجنة الاولمبية لرياضة التسلق الصخري.

الورشة الثانية: شملت الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة وافتتحها مساعد الأمين العام لوزارة السياحة (الاستاذ هشام الشخاترة) وضمت ممثلين عن كُل من:

1. هيئة تنشيط السياحة.
2. سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي.
3. سلطة إقليم العقبة الاقتصادية الخاصة.
4. إدارة الشرطة السياحيّة.
5. الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.
6. مجلس مهارات قطاع السياحة والضيافة.
7. كليّة عمون التطبيقية.
8. وزارة الداخليّة/ مديريّة الدفاع المدني.
9. فريق وزارة السياحة.
10. اللجنة الاولمبية لرياضة التسلق الصخري.

حيث تم الإشارة للنتائج التي تم التوصل إليها في متن هذه الدراسة. بالإضافة إلى الاستبيان.

المرفقات:

1. التشريعات القانونية ذات العلاقة.
2. التراخيص والاعتمادات المتعلقة بمعدات التسلق الصخري (الرياضي) بحسب UIAA/CE.
3. UIAA Gear Criteria – 20 Criteria / Gear
4. الأدوات الأساسية والاختيارية المستخدمة في التسلق الصخري ( الرياضي) – تم تعريب أسماء الأدوات من قبل الخبير الفني الأستاذ أحمد بني هاني.
5. مستويات الصعوبة في التسلق الصخري بحسب UIAA.
6. قاعدة بيانات الأدلاء المختصين المصرح لهم بالعمل من قبل وزارة السياحة.
7. نتائج عينة الاستبيان

---

[i] Tourism income increased by 27.4% in 2023 — Central Bank of Jordan, 2024, Link here

[ii] Tourism income declines by 6.5% in first five months of 2024 — CBJ, Jordan Times, May 2024, Link here

[iii] Tourism sector contributed 15.6% to GDP in 2023, Minister Akram Al Qaisi, 2024, Link here

[iv] رؤية التحديث الاقتصادي, Link here

[v] الاستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن

[vi] التعليمات الصادرة بمقتضى أحكام المادتين (4/أ) و (19) من نظام مكاتب وشركات السياحة والسفر الأردنية رقم (114) لسنة 2016 وتعديلاته, التشريعات, Link here

[vii] Assessing Jordan's Mountaineering Industry. Link here

[viii] Jordan Investment Guides, UN Tourism, Link here

[ix] Jordan Adventurer Tony Howard, Link here

[x] New Opportunities for Mountaineering, Adventure and Desert Sports Partners (N.O.M.A.D.S), Link here

[xi] Jordan Adventurer Tony Howard, Link here

[xii] ASSESSING JORDAN'S MOUNTAINEERING INDUSTRY: Capacities, Opportunities, and Challenges to Developing Adventure Travel in Jordan, USAID, Link here

[xiii] Jordan Tourism Board, Wadi Rum, Link here

[xiv] Jordan Climbing Federation, Link here

[xv] الاستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن

[xvi] UIAA, Link here

[xvii] تصنيف درجات الصعوبة، link here

[xviii] Tourism Development in Italy, Link here

[xix] Why invest in tourism infrastructure in Colombia. Link here

[xxx] رياضة التسلق في وادي موسى. Link here

[xxi] Tourism in Colombia Sails Towards Peace. Link here

[xxii] 5 Prominent Sustainability Advocates in Spain. Link here

[xxiii] Mountain Forests: The ecosystem services of Alpine forests. Link here

[xxiv] Sustainable Tourism and Nature Conservation. Link here

[xxv] The role of ecotourism in preserving environmental awareness, cultural and natural attractiveness for promoting local communities in Bali, Indonesia. Link here

[xxvi] Jordan Rock Climbing - Crag, Link here